التعدد المرفوض في تحليل أبي حيان النحوي

محمود حسن الجاسم

كلية الآداب - جامعة حلب

سوريـــا

يحسن بنا بدايةً أن نوضّح مصطلحي التحليل النحوي، وتعدد الأوجه فيه؛ لأن البحث قائم عليهما.

يبدو للمتتبع أن التحليل النحوي مصطلح حديث العهد، شاع عند الدارسين المحدثين بمفاهيم متنوعة، ويُقصد به في هذا السياق، الدراسة التي تتناول النظام التركيبي، وذلك بتحديدها، وتفسيرها، ومعرفة معانيها، وخصائصها، وكيفية انتظامها، وعلاقة بعضها ببعض، وما يتصل بها من قضايا أخرى، تتضافر مجتمعة في تشكيل النظام التركيبي(١). أما تعدد الأوجه فهو تعدد الأحكام، في تفسير أمر ما مما يتناوله التحليل النحوي، في عبارة ذات صورة تركيبية معينة(٢).

ويتنوع تعدد أوجه التحليل، بحسب موقف النحوي من الأوجه؛ أي: بحسب حكم القيمة الذي يطلقه الدارس على أوجه التعدد، ومن ثم قد يكون تعدداً جائزاً، والمراد هو أن يجيز النحوي غير وجه في المسألة الواحدة، سواءٌ أكان ما أجازه مرويًّا عن نحاة آخرين أم من اجتهاده، وهذا الجائز نوعان، مطلق ومقيّد، فالمطلق ما أجاز فيه النحوي أوجه التعدد من غير تضعيف أو ترجيح، كأن يقول: يجوز كذا ويجوز كذا. أما الجائز المقيد فما وقع فيه تضعيف أو ترجيح، كقولهم: يجوز في الجملة كذا الاعتراض، والراجح أن تكون حالية.

وقد يكون تعدداً مرفوضاً، وهو أن يكون في المسألة الواحدة أكثر من وجه، فيرفضها الدارس جميعًا، ما عدا وجهًا واحداً يعتمده، كأن يقول في تحليل عنصر ما: قيل فيه: كذا، وقيل: كذا. وذهب فلان إلى وجه ثالث ... والصواب كذا. وربما كان تعدداً بين الجواز والرفض، و هو النمط الذي يجيز فيه النحوي غير وجه،

(١) الجاسم، محمود حسن: التحليل النحوي تعريفه وطبيعته، مجلة كلية الدراسات الإسلامية واللغوية بدبي، العدد (٢٠)، ص ٣٤٣-٣٤٤.

(٢) الجاسم، محمود حسن: تعدد أوجه التحليل النحوي "المفهوم والتجليات" بحث قبل للنشر في مجلة بحوث بجامعة حلب، ١٤٢٠- ١٩٩٩ "قيد النشر".

ويرفض وجهًا أو أكثر، في الظاهرة الواحدة(١).

ونحاول في هذا المبحث أن نتعرف التعدد المرفوض، عند علم من أعلام النحاة، وهو أبو حيان النحوي الأندلسي (ت٧٤٥هـ)(٢)؛ ذلك أن هذا النوع يشكّل ظاهرة لافتة للنظر في مؤلفاته، إضافةً إلى أنه يعكس طبيعة التحليل النحوي عنده.

وسيتناول البحث موضوعه من جوانب مختلفة؛ فيقف بدايةً عند تلك الظواهر؛ ليتعرف نسبة شيوعها، وعدد الأوجه فيها،ومن يمثل تلك الأوجه، وأساليب التعبير، التي يطلقها أبو حيان في رفضه. ثم تأتي الخطوة الثانية، وفيها تُعرض طبيعة الظواهر من حيث البساطة والتعقيد، كما يشار إلى الأسباب التي كانت وراء التعدد، والأساليب التي يعتمدها أبو حيان في رفض الأوجه. أما في الخطوة الثالثة فتُدرس أهم السمات المنهجية التي يمثلها التعدد المرفوض، وهي نزعة النقل والمتابعة، والنزعة الظاهرية،والانتماء المذهبي، والقلق أو الاضطراب المنهجي، إضافةً إلى إبراز المقدرة النحوية المميزة التي يتصف بها أبو حيان. وفي الخطوة الرابعة والأخيرة تُعرض الأسس التي يسوقها أبو حيان في رفضه وردوده، أو في الدفاع عن رأيه. ثم تأتي الخاتمة بأهم النتائج.

وتجدر الإشارة إلى أن البحث، اعتمد "البحر المحيط" وأشهر المؤلفات التنظيرية، وقد تجاوز "التذييل والتكميل"؛ لسببين: الأول لأنه من مؤلفات التنظير، وهي ليست مهمّة في التحليل، كما سيظهر، والسبب الثاني لأن مؤلفات التنظير يكرّر بعضها بعضًا؛ ممّا أدى إلى الاستغناء عنه، ولاسيما أنه لم ينشر إلا بعض منه قريبًا(٣). ثم

(١) تعدد أوجه التحليل النحوي" المفهوم والتجليات".

(٢) هو أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف النحوي الأندلسي، عالم بالنحو و اللغة والتفسير والحديث، رحل إلى المشرق، واستقر في القاهرة إلى أن توفي، له "البحر المحيط"، و "التذييل والتكميل في شرح التسهيل"، و"ارتشاف الضرَب من لسان العرب" وغيرها.

(٣) صدر منه حتى الآن خمسة أجزاء فقط، بتحقيق د.حسن محمود هنداوي، عن دار القلم ببيروت.

إن البحث سيحيل في الهامش إلى أرقام الصفحات، حين تكون الإحالة ليست طويلة، يمكن عرضها، أما إذا كانت طويلة يصعب عرضها فسيكتفي بالإشارة إلى عدد المرات؛ لئلا تصبح الغاية عرض الصفحات التي رُجع إليها؛ فينحرف الهدف، ويساء إلى القيمة العلمية للدراسة.

أولاً - الشيوع وطبيعة الأوجه وأساليب التعبير:

يشكل التعدد المرفوض نسبة غير قليلة عند أبي حيان ؛ فقد بلغت الظواهر التي تمثله أكثر من ستمئة ظاهرة، موزعة في مؤلفات مختلفة، يحتوي "البحر المحيط" معظمها(١)، ويتوزع قليل منها في المؤلفات الأخرى(٢)، ويبدو أن ما جعل نسبة الظواهر التي تمثل التعدد المرفوض عنده مرتفعة هو منهجه، الذي يحرص فيه على تضييق دائرة التعدد ما استطاع.

كذلك يتفاوت عدد الأوجه؛ فهناك التعدد بوجهين الذي شكّل النسبة الغالبة(٣)، والتعدد بثلاثة أوجه الذي يقل عنه كثيراً(٤)، والتعدد بأربعة أوجه الذي ينخفض عدد ما يمثله أكثر مما سبقه(٥).

(١) ورد في "البحر المحيط" أكثر من أربعمئة وخمسين ظاهرة.

(٢) ورد في "ارتشاف الضرب" أكثر من سبعين ظاهرة ، وفي "تذكرة النحاة" حوالي ثلاثين، وفي "منهج السالك" حوالي ثمانين وفي "النكت الحسان" حوالي ثلاثين.

(٣) يطالعنا في البحر المحيط حوالي أربعمئة مرة، وفي "ارتشاف الضرب" حوالي ستين، وفي "تذكرة النحاة" حوالي عشرين، وفي "منهج السالك" حوالي ستين، وفي "النكت الحسان" حوالي خمس وعشرين.

(٤) ورد في "البحر المحيط" أكثر من خمسين مرة، وفي "ارتشاف الضرب" حوالي عشر مرات، وفي "تذكرة النحاة" حوالي سبع مرات، وفي "منهج السالك" حوالي ست عشرة مرة، وفي "النكت الحسان" ثلاث مرات، انظر: ص ٣٦، ٦٢، ١٦١ .

(٥) ورد في "البحر المحيط" أكثر من ثلاث عشرة مرة، وفي "ارتشاف الضرب" أكثر من ثلاث مرات، انظر: ١/ ١٣٦، ٢/ ٢٣٥، ٤٨٣، وفي "تذكرة النحاة" مرة واحدة، انظر: ص ٤٣، وفي "منهج السالك" حوالي سبع مرات، انظر: ص ١٠٣، ٢٤٥، ٢٨٩، ٢٩٣، ٣٤٨، ٣٦٧، ٤٠٣، وفي "النكت الحسان" مرة واحدة، انظر: ص ١١٤ - ١١٥.

وقد تكون الأوجه في الظاهرة الواحدة جميعاً مروية، يعتمد أبوحيان أحدها ويرفض ما تبقى[١]، أو يكون أحد الأوجه منه، و الباقي مروي يرفضه جميعاً[٢]، والملاحظ أن الجهات التي تمثل الأوجه المروية متنوعة، سواءٌ أكان الأمر في أثناء الرفض أم في أثناء الأخذ.

يطالعنا أبو حيان في أثناء الرفض بأوجه منسوبة إلى جهات معروفة غالباً، وقلما اقتصر على روايتها من غير نسبة، ثم تناولها بالرد، ولعل أبرز من يروي عنه الزمخشري (ت٥٣٨هـ)؛ فقد بلغت الأوجه المرفوضة المنسوبة إليه أكثر من مئة وعشرين[٣]، ثم يليه ابن عطية (٥٤٢هـ) الذي بلغت الأوجه المرفوضة المنسوبة إليه العشرات[٤]، ثم يليه أبو البقاء (ت٦١٦هـ) الذي رُفض ما يمثله عشرات المرات أيضاً[٥]، ثم يليه الحوفي (ت٤٣٠هـ) الذي رُفض ما يمثله عشرات المرات أيضاً[٦]، ثم يليه ابن مالك (ت٦٨٦هـ)[٧]، ثم أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)[٨]،

(١) يشكل نسبة كثيرة، فقد بلغت حالاته المئات.

(٢) يمثل النمط الغالب الذي يفوق سابقه.

(٣) انظر مثلاً: البحر المحيط ١/١٢٦-١٢٧، ١٤٢، ١٩١، ٢١٠-٢١١، ٢٣٤، ٢٥٣، ٢٥٧، ٢٨١، ٣٧٠، ٤٢٠، ٤٤٨، ٥٥٥-٥٥٦، ٥٩٦-٥٩٧، ٦١١-٦١٢، ٢/١٥-١٦، ٣٧، ٣٨، ٥٥، ٢١٢-٢١٣، ٢٣٧-٢٣٨، ٣٣٤، ٣٣٥، ٤٢٣، ٣/١١١-١١٢، ١٢٢، ١٢٣، ١٤٣-١٤٤، ١٩٠-١٩١، ٢٢٠، ٣١١-٣١٢، ٣٣٦-٣٣٧، ٤٧٦، ٤٨١، ٤/٣٧.

(٤) انظر مثلاً: المصدر نفسه ١/٢٠٨-٢٠٩، ٢٤٠-٢٤١، ٢٩٠، ٢/٧، ٢٣-٢٤، ٤٧، ٨٣، ٣٠٥-٣٠٦، ٣٦٥، ٤٤١، ٣/٧٦، ٩٣-٩٤، ١٩٠-١٩١، ٢١٣، ٢٥٩، ٤/٣٧.

(٥) انظر مثلاً: المصدر نفسه ١/١٩٩، ٢٠٤، ٥٥٥-٥٥٦، ٣/٩٥، ٣٨٩، ٤/٦٢، ٨٠، ٢١٧، ٣٠١، ٤٣٠.

(٦) انظر مثلاً: المصدر نفسه ٢/٣٧-٣٨، ٤/٣٧، ٨٠، ٢١٥-٢١٦، ٣٠١، ٣٦١، ٦/٤٢٤.

(٧) انظر مثلاً: المصدر نفسه ٢/٢٤١، ٣/٣٧١، وارتشاف الضرب ٢/٢٠٩، ٣٣٤، ٥٦١-٥٦٢، ٦١٠، ٣/٩، ٦٢، ٧٣، ١٩٥، ٢٥٦-٢٥٧، وتجدر الإشارة إلى أن ردوده عليه في "منهج السالك" بلغت عشرات المرات، وأن بعض الشواهد في المؤلف المذكور يتكرر في ارتشاف الضرَب، وبعضها الآخر لا يتكرر.

(٨) انظر مثلاً: البحر المحيط ١/٢١٠-٢١١، ٢/٤٧٩، ٣/١١٨، ١٧٢، ٤/٤٧-٤٨.

ثم نحاة ومفسرون مختلفون[١]، فضلاً عن رفضه أحياناً رأي الجمهور من النحاة[٢]، أو بعض الآراء المنسوبة إلى الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه[٣].

أما الأوجه التي يرفضها من غير نسبة فمن الندرة بمكان، ويوردها بأساليب مختلفة، مثل: منهم من ذهب إلى كذا[٤]، وبعضهم ذهب إلى كذا[٥]، أو نحوه[٦].

وتختلف أيضاً الجهات التي يروي عنها ويأخذ برأيها، ولعل الأمر لا يختلف كثيراً عما هو مألوف في تحليله؛ فأكثر من يروي عنه ويأخذ برأيه الزمخشري؛ إذ بلغت الأوجه المنسوبة إليه والمأخوذ بها العشرات، ولا سيما إذا كانت الأوجه التي يرويها في الظاهرة الواحدة جميعاً تنسب إليه[٧]. ثم يليه ابن عطية الذي تجاوزت الأوجه المأخوذ بها والمنسوبة إليه العشرين[٨]، ثم يليه الحوفي الذي بلغ ما نسب إليه أكثر من عشرة أوجه[٩]، ثم أبو علي الفارسي[١٠]، ثم جهات مختلفة،

(١) يكاد أبو حيان لم يترك نحوياً في كتب التنظير إلا رد عليه، كذلك الأمر في تعامله مع المفسرين في "البحر المحيط".

(٢) انظر مثلاً: البحر المحيط ١/٦٣٧-٦٣٨.

(٣) انظر مثلاً: المصدر نفسه ٣/٥١١.

(٤) انظر مثلاً: البحر المحيط ٣/٢٤١، ٤٦٨، ٥/٣٧٧، ٤٥٩، ٦/٤٦، ومنهج السالك ص ٤، ١٣، ٤٧، ١٠٢.

(٥) انظر مثلاً: المصدر نفسه ١/١٩١، ٢٠٥، ٣٤٠، ٣/٢٣١، وارتشاف الضرب ٢/٢٣٥، ٢٦٨، ٤٢٥، ٣/٢١٣.

(٦) انظر مثلاً: المصدر نفسه ١/١٢٤، ٣/٢٣٧، ٨/١١٤، وارتشاف الضرب ٢/٨٤، ٤٢٥، ٣/٢٠٦، وتذكرة النحاة ص٧، ٨٤، ومنهج السالك ص ٦٧، ١٠٣.

(٧) انظر مثلاً: المصدر نفسه ١/٢٥٧، ٤٧١، ٣/١٤٤، ٤/٧٤، ٣٧١، ٤٩٧-٤٩٨، ٥/٣٤١، ٤٨٨، ٦/٢١٧، ٧/٨، ١٥.

(٨) انظر مثلاً: المصدر نفسه ١/٦١١-٦١٢، ٢/٢٩٨-٢٩٩، ٤/٣٥٨، ٥/٢١٦-٢١٧.

(٩) انظر مثلاً: المصدر نفسه ٢/١٤٨، ٥/٢٥٤، ٣٧٢، ٧/٢٢٧.

(١٠) انظر مثلاً: المصدر نفسه ١/٣٦٠-٣٦١، ٣/١٤٣-١٤٤، ٥/٤١، ٣٧٢.

كبعض الأعلام المشهورين(١)، أو المذاهب النحوية(٢)، أو الرأي الذي ينسب إلى الجمهور(٣)، أو بعض الأوجه المروية من غير نسبة إلى جهة معينة(٤).

غير أن الغالب على الأوجه التي يراها أبو حيان هو أن تكون صادرة عنه، لا عن جهةٍ أخرى، وهو الشائع في سياق التحليل الذي يحتويه "البحر المحيط"؛ إذ بلغت الأوجه التي يطلقها ويرفض غيرها في تحليل الظاهرة الواحدة المئات.

وكما تنوعت الجهات التي تمثل الأوجه كذلك تتنوع أساليب التعبير عن الرفض والأخذ بوجه معين؛ فهناك التصريح برفض ما يقال، في الظاهرة وذكر وجه واحد، قبل ما يرفض أو بعده، وهناك التصريح بالرفض لكل ما يذكر، والإشارة إلى وجه بعينه على أنه الصواب، وهناك الإشارة إلى وجهٍ بعينه على أنه الصواب، بعد سرد الأوجه في تحليل الظاهرة.

غير أن هذه التجليات يعبر عن كلٍّ منها بأشكال مختلفة، ففي حال التصريح بالرفض واعتماد وجه معين، نجد تعبيرات شتى، مثل: وهذا خطأ(٥)، ولا يصح(٦)، وليس كما زعم(٧)، وهذا فاسد من وجوه(٨)، وهذا لا يجوز لفساد المعنى(٩)،

(١) انظر مثلاً: المصدر نفسه ٣/١١١، ٦/١٣٨، ٨/٧، إضافة إلى من يأخذ برأيهم في المؤلفات التنظيرية.

(٢) انظر مثلاً: المصدر نفسه ٣/١١٠، ٥/٢٦٦، وارتشاف الضرب ٢/٥٩١-٥٩٢، والنكت الحسان ص ٦٢.

(٣) انظر مثلاً: البحر المحيط ٢/٢٦٥، ٣/٣٠٢، ٨/١١٤.

(٤) انظر مثلاً: المصدر نفسه ٢/٤٥٣، ٤/١٩٠-١٩١، ٨/٧٤.

(٥) وهذا النمط يبدو أكثر شيوعاً من غيره، انظر مثلاً: البحر المحيط ١/١٢٤، ١٤٢، ٤٦٢، ٢/٣٧-٣٨، ٣/٣٠٢، ٤٨١، ٥١٦، ٤/٨، ٤١٣، ٥/٦٥-٦٦، وارتشاف الضرب ٢/٥٨٣-٥٨٤.

(٦) لعله لا يقل كثيراً عما سبقه، انظر مثلاً: البحر المحيط ٣/٢٧٢، ٣٣٧-٣٣٨، ٤/٧٣، ١٧٧، ١٨٦-١٨٧، ١٩٠-١٩١، ٣٠١.

(٧) ورد قليلاً، انظر مثلاً: المصدر نفسه ١/١٢٦-١٢٧.

(٨) ورد قليلاً، انظر مثلاً: المصدر نفسه ١/٢١٢.

(٩) ورد كثيراً، انظر مثلاً: المصدر نفسه ١/٢٥٣، ٣٣٤، ٣/٤٨٧، ٤/١٧٢.

وهو لا يجوز لمخالفة القاعدة[١]، وهو بعيد عن الصواب[٢]، وهذا توجيه مفقود في لسانهم فلا نثبته[٣]، وهذا لم يثبت ويحتاج إلى نقل[٤]، وهذا توجيه غير عربي[٥]، وهذان القولان ساقطان لولا تسطيرهما في كتب التفسير لما ذكرتهما[٦]، وليس بشيء[٧]، ولا يعقل ما قاله فلان[٨]، وهذا لا قيمة له[٩]، وهذا وهم[١٠]، وهذا تخليط فاحش[١١]، ومن أعرب كذا فقد أخطأ[١٢]، وهذا في غاية الفساد[١٣]، ولا يقوم دليل على صحة شيء من هذه المذاهب[١٤]، وهذا صادر عن جاهل بعلم النحو فلا يلتفت إليه[١٥]، ومن الجهالة قول بعضهم[١٦]، وهذا قول من جمع الجهل بعلم النحو وعلم المعاني وفكك نظم القرآن ولا يلتفت إليه[١٧]، وهو قول سخيف لا يحسن أن يقوله من عنده علم[١٨]، وغير ذلك من ردود مختلفة[١٩]،

(١) ورد كثيراً أيضاً، انظر مثلاً: المصدر نفسه ٢/٣٢٤، ٣/٥٣٥، ٤/٧٧، ٣٢٤.

(٢) ورد قليلاً، انظر مثلاً: المصدر نفسه ١/٤٢٠.

(٣) ورد كثيراً، انظر مثلاً: المصدر نفسه ١/٤٧١، ٤/٢٨.

(٤) ورد قليلاً في سياق الرفض، انظر مثلاً: المصدر نفسه ١/٤٦٥٨، ٤/١٧٠.

(٥) ورد نادراً، انظر مثلاً: المصدر نفسه ١/٦١١-٦١٢.

(٦) ورد قليلاً، انظر مثلاً: المصدر نفسه ١/٦٣٢، ٣٦١.

(٧) ورد كثيراً، انظر مثلاً: المصدر نفسه ٢/٥٥، ٣٠٥-٣٠٦، ٤٥٣، ٤/١٤٤، ٨/٨٠.

(٨) ورد قليلاً، انظر مثلاً: المصدر نفسه ٢/٨٣، ٤/٣٦١.

(٩) ورد نادراً، انظر مثلاً: البحر المحيط ٢/٤٤٨.

(١٠) ورد كثيراً، انظر مثلاً: المصدر نفسه ٣/٧٦، ٣٨٢، ٤/٨٠، ١٤٤، ٢٩٣، ٦/٨.

(١١) ورد نادراً، انظر مثلاً: المصدر نفسه ٤/٩٥.

(١٢) ورد قليلاً، انظر مثلاً: منهج المسالك ص ٢٥، ٥٣.

(١٣) ورد نادراً، انظر مثلاً: البحر المحيط ٦/٣٤٦-٣٤٧.

(١٤) ورد نادراً، انظر مثلاً: ارتشاف الضرب ٢/٤٨١.

(١٥) ورد نادراً، انظر مثلاً: البحر المحيط ٣/١٤٨، ٣٦١.

(١٦) ورد نادراً، انظر مثلاً: المصدر نفسه ٣/١٤٨.

(١٧) ورد نادراً، انظر مثلاً: المصدر نفسه ٣/٢٣١.

(١٨) ورد نادراً، انظر مثلاً: المصدر نفسه ٣/١٢٦.

(١٩) انظر مثلاً: المصدر نفسه ١/٥٣٠، ٣/٣٢٤، ٣٤٦، ٤/٤٣٠، ٧/٧٠، ٤١٤-٤١٥، ٤٣٠.

وهذا النوع من التعدد بالرفض هو الغالب عنده.

أما التصريح بالرفض والإشارة إلى وجه معين على أنه الصواب فلم يرد كثيراً، لذلك قل التنوع في التعبير عنه قياساً بالسابق، من ذلك مثلاً: وهذا مذهب البصريين وهو الصحيح ولا اعتبار لقول من قال كذا ولا لغيره(١)، وهذا خطأ والصواب كذا(٢)، غلط فلان والصحيح كذا(٣)، ليس كما زعم فلان والصحيح كذا(٤)، والوجه كذا خلافاً لمن ذهب إلى كذا(٥).

كذلك الأمر في النوع الثالث، وهو الإشارة إلى وجه معين على أنه الصحيح أو الصواب بعد أن تذكر الأوجه الأخرى، من ذلك مثلاً: قيل كذا وقيل كذا والصحيح كذا(٦)، أو: والذي أذهب إليه كذا(٧)، أو يستخدم كلمة تدل على الاختيار، ولكنه لا يريد بها إجازة التعدد والمفاضلة، وإنما يقصد بها مذهبه الأندلسي الذي يأخذ به ويترك ما سواه، فيقول مثلاً: والمختار عندنا كذا(٨)، أو: وهذا الذي نختار(٩)، أو يقول مثلاً: وهذا هو الصحيح(١٠)، أو: والصواب كذا(١١).

(١) انظر مثلاً: النكت الحسان ص ٦٢.

(٢) انظر مثلاً: البحر المحيط ٣/٣٣٦-٣٣٧، ٤/٣٠١.

(٣) انظر مثلاً: تذكرة النحاة ص ٥٠٢-٥٠٣.

(٤) انظر مثلاً: المصدر نفسه ص ٥٠٢.

(٥) وهو النمط الغالب، انظر مثلاً: البحر المحيط ١/٤٢٨، وارتشاف الضرب ٢/٢٢، ٧٦، ٧٧، ١٠٥، ٢٠٢، ٥١٨، ٥٤٣، ٥٥٩، ٥٦٤، ٣/٢٧٠.

(٦) وهو الغالب، انظر مثلاً: البحر المحيط ٢/١٤٨، ٣٥٨، ٣/١١١، ٨/٧، وارتشاف الضرب ٢/٨٤، ١٢٩، ١٤١، ٢١٧، ٤٤١، ٢/٥٩١-٥٩٢.

(٧) انظر مثلاً: البحر المحيط ١/١٣٦.

(٨) انظر مثلاً: المصدر نفسه ٢/٢٣٩، ٣٥٨.

(٩) انظر مثلاً: ارتشاف الضرب ٢/٣٥٨، ومنهج السالك ص ٤.

(١٠) انظر مثلاً: البحر المحيط ٢/٢٦٦، وتذكرة النحاة ص ٤٨٥.

(١١) انظر مثلاً: ارتشاف الضرب ٢/٤٩٢ - ٤٩٣.

ثانياً - الظواهر وأسباب التعدد والرفض:

والملاحظ أن الظواهر التي تمثل هذا النوع عند أبي حيان يتميز معظمها بالبساطة؛ فلا تقبل تنوعاً وتشعباً في التعدد، وقلما واجهتنا ظواهر تتميز بالتعقيد. أما الأسباب التي أدت إلى التعدد في هذه الظواهر، فهي إمّا لأن الشواهد خرجت على القاعدة؛ فيختلف النحاة في تحليلها، وإمّا لأن طبيعة اللغة تسمح بتعدد الأوجه، وذلك عندما يقع في شواهد لم تخرج على قاعدة، ولم يؤثر فيها أمر سياقي، وإما لاقتضاء المعنى الدلالي الذي يتعدد؛ فيؤثر في تحليل معاني العناصر التركيبية(*). وتمثل الشواهد التي خرجت على القاعدة نسبة كثيرة (١)، بخلاف تلك التي تمثل طبيعة اللغة(٢)، أما ما يؤدي إليه تشكل المعنى فهو النسبة الغالبة(٣).

وينطلق أبو حيان من أمورٍ عديدة في رفضه، جميعها تنطوي تحت الأسس، التي يقوم عليها الوجه النحوي، وهي: السماع، والأصل، وآراء النحاة، والمعنى، والقياس(**). فقد ينطلق من قضايا السماع، واصفاً صاحب الوجه المرفوض، بأنه لا بصر له بلسان العرب، جاهل به(٤)، أو بأن معنى الوجه النحوي لم يثبت

(*) إن الأسباب التي تؤدي إلى تعدد الأوجه في التحليل النحوي هي: الخروج على القاعدة، وطبيعة اللغة، والمعنى، والاجتهاد، وقد نوقشت في دراسة بعنوان "أسباب التعدد في التحليل النحوي" للباحث محمود حسن الجاسم، نشرت بمجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد (٦٦)، ١٤٢٥-٢٠٠٤، ص٩٣-١٥٦.

(١) تمثل أكثر من عشرين بالمئة ويحتوي معظمها مؤلفات التنظير، إضافة إلى ما يحتويه البحر المحيط من قراءات، وتجدر الإشارة إلى أن كثيراً مما يرد في التنظير يتكرر في غير مؤلف.

(٢) لم تبلغ نسبتها العشرة بالمئة.

(٣) بلغت حوالي سبعين بالمئة، وجلها يحتويه البحر المحيط.

(**) نوقشت هذه الأسس في دراسة بعنوان "أسس التحليل النحوي" للباحث محمود حسن الجاسم، نشرت بمجلة الدراسات اللغوية التابعة لمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، مج (٤) ع(١) ١٤٢٣-٢٠٠٢، ص ٧٦-١٧٦.

(٤) انظر مثلاً: البحر المحيط ١/ ٢٩٢-٢٩٣، ٢/ ٣٣٦، ٣/ ٤٨.

سماعه[١]، أو نحوه[١]. وقد ينطلق من قضايا الاعتداد بالأصل والقواعد، فيشير إلى صاحب الوجه المرفوض بأنه جاهل بقواعد النحو[٣]، أو يشرع في شرح القاعدة لنستخلص الرفض الذي يريده، لأن الوجه الذي يسير وفقاً لها مخالفٌ لشروطها[٤]، أو غير ذلك[٥]. أو ينطلق من آراء النّحاة، كالجمهور[٦]، أو أصحابه الأندلسيين[٧]. أو ينطلق من قضايا المعنى، فيشير إلى فساد المعنى الذي عليه الوجه[٨]، أو فساد المعنى والتركيب[٩]، أو نحوه[١٠]. وهي قضايا تعكس الخلل في النسبية المراعاة بين المقيس (التركيب المحلّل) والمقيس عليه (القاعدة)، وهذه النسبية تقود أحياناً إلى رفض الوجه بأمور أخرى، تتعلق بعدم المراعاة بين المقيس عليه غير المطرد في نظره، وبين المقيس المطرد الفصيح، وهو أسلوب القرآن الكريم؛ فيصف الوجه بأنه لا ينبغي؛ لأن حمل القرآن الكريم يجب أن يكون على أفصح الأساليب وأكثرها اطراداً، لا على النادر أو القليل أو الذي لا يجوز إلا في ضرورة شعر أو نحوه[١١].

وربما تضافر غير أمر مما سبق في رفض الوجه عند أبي حيان[١٢].

(١) انظر مثلاً: البحر المحيط ٤/٢٨، ١٧٠، ٨/٥٢٥.

(٢) انظر مثلاً: المصدر نفسه ٢/٣٢٤.

(٣) انظر مثلاً: المصدر نفسه ١/٤٦٢، ٦٣٢، ٢/٣٦٧، ٤٥٣، ٣/١٢٢.

(٤) انظر مثلاً: المصدر نفسه ٢/٣٠٥-٣٠٦، ٣٦١.

(٥) انظر مثلاً: المصدر نفسه ٨/٣٩٣.

(٦) انظر مثلاً: المصدر نفسه ٢/٢٣٧-٢٣٨، ٤٣٠، ٥/٥٢٧.

(٧) انظر مثلاً: المصدر نفسه ٤/٤٧-٤٩.

(٨) انظر مثلاً: المصدر نفسه ١/١٤٢، ٢١٢، ٢٥٣، ٢/٢٧٦، ٣/١١٨، ١٧٢، ١٩١-١٩٢.

(٩) انظر مثلاً: المصدر نفسه ٤/٨، ٤٩٧-٤٩٨.

(١٠) انظر مثلاً: المصدر نفسه ٧/٢١٧.

(١١) انظر مثلاً: المصدر نفسه ٢/١٤٧، ٢٧٤، ٣/٢٢٠، ٣٨٩، ٤٣٦، ٤٤٩، ٤/٢١٧، ٥/٤٨٦-٤٨٧.

(١٢) انظر مثلاً: المصدر نفسه ٣/٢٣٦-٢٣٧، ٢٩٩-٣٠٠.

ثالثاً - السمات المنهجية:

وتبدو في هذا النوع السمات المنهجية عند أبي حيان المألوفة في تحليله النحوي عامةً، وهي نزعة النقل والمتابعة، والنزعة الظاهرية، والقلق المنهجي، والانتماء المذهبي، إضافة إلى قدرته المقنعة في الرفض.

وتتجلى نزعة النقل والمتابعة بأمور مختلفة، من ذلك مثلاً التمسك بالأصول ورفض ما خرج عليها، ويظهر هذا في التنظير والتحليل، ففي التنظير يقف أبو حيان عند شواهد كثيرة خرجت في ظاهرها على القاعدة الأصل، ووجّهها بعضهم توجيهاً جديداً يعد، قاعدة مولدة خاصة بهم، فيرد عليهم أبو حيان رافضاً، ليوجه مثل تلك الشواهد في ضوء الأصول، وهي كثيرة متناثرة في مؤلفات التنظير(١).

ويأخذ سلطان القواعد الأصلية شكلاً أكثر وضوحاً في أثناء التحليل، عندما يقف أبو حيان عند أحد الأوجه، التي لا تعارضها المعطيات السياقية الظاهرة؛ فيرفضه لأنه مخالف للقاعدة الأصل؛ ليوجه الشاهد في ضوئها توجيهاً لا يقبل التعدد، كما في تحليل قوله تعالى: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ﴾(٢). يذكر أبو حيان أن "إذ" متعلقة بالمصدر "نبأ"، والمعنى: حديثهما وقصتهما في ذلك الوقت، ثم يضيف: "وقال الزمخشري(٣): ويجوز أن يكون بدلاً من النبأ، أي: اتل عليهم النبأ نبأ ذلك الوقت، على تقدير حذف المضاف. ولا يجوز ما ذكر لأن "إذ" لا يضاف إليها إلا الزمان، و"نبأ" ليس بزمان"(٤). ولا شك أن الوجه الأول الذي

(١) انظر مثلاً: ارتشاف الضرب ٢/٣٣٤، ٤٢٤-٤٢٥، ٤٢٥، ٤٤٥، ٤٨١، ٤٨٣، ٤٩٢-٤٩٣، ٥٠٩، ٥١٨، ٥٦٤، ٥٩١-٥٩٢، ٣/٩، ٣١، ٦٢، ٧٤، ٨٤، ٢١١، ٢١٣، ١٥١، ٢٠٧، ٢٧١-٢٧٣، ٣٠٤-٣٠٥، ٣٣٥، ٣٣٨، ولعل الأمر لا يختلف في المؤلفات التنظيرية الأخرى، ولاسيما في منهج السالك.

(٢) سورة المائدة، الآية "٢٧".

(٣) الكشاف ١/٦٥٨.

(٤) البحر المحيط ٣/٤٧٦.

ذكره صحيح، غير أن رفض الثاني غير مقبول ؛ فـ"إذ" تعامل معاملة الأسماء التي تقع عليها الأفعال(١)، ومن ثم يمكن أن تقع موقع البدل على حذف مضاف؛ لأن نيابة المضاف إليه عن المضاف كثيرة في العربية، كما هو معروف، ولاسيما إذا كانت معطيات السياق لا تعارض، كما في الوجه الذي رآه الزمخشري، لا بل إن ما ذهب إليه الزمخشري يعطي جمالاً للتركيب، من خلال إجازته التعدد المحتمل بالوجه الأول وبالوجه الثاني، ثم إن الخروج على القاعدة الأصل لا ينبغي رفضه، ما دامت معطيات السياق وقواعد التوجيه لا تعارض.

كذلك تظهر نزعة النقل والمتابعة في سياق التحليل حصراً، وذلك عندما يرفض الأوجه التي لا تعارضها معطيات السياق، لأمور تتعلق بقضايا السماع أو الأصل، أو آراء النحاة، كما في وقوفه عند تحليل قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَاقَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾(٢). يتبين من سياق الآية الكريمة أن المعنى النحوي الذي يقتضيه موضع جملة "تاب عليكم" محير، وله حكمة إلهية، يراد منها ـ والله أعلم ـ إثارة الخيال، بافتراض تقديرات ذات دلالات متنوعة، تمنح النص غنىً دلالياً من خلال الإيحاء المتعدد، وقد ذهب أبو حيان إلى أن الجملة " إخبار من الله تعالى بالتوبة عليهم، ولابد من تقدير محذوف، عطفت عليه هذه الجملة، أي: فامتثلتم ذلك فتاب عليكم، وتكون هاتان الجملتان مندرجتين تحت الإضافة إلى الظرف الذي هو "إذ" في قوله تعالى: "وإذ قال موسى لقومه..."(٣)، ثم يضيف: "وأجاز الزمخشري(٤) أن يكون

(١) ابن هشام الأنصاري، جمال الدين: مغني اللبيب ص ١١١.

(٢) سورة البقرة، الآية ٥٤.

(٣) البحر المحيط ١/٣٦٩.

(٤) الكشاف ١/١٦٨-١٦٩.

[هذا الكلام] مندرجاً تحت قول موسى على تقدير شرط محذوف، كأنه قال : فإن فعلتم فقد تاب عليكم، فتكون الفاء، إذ ذاك رابطة لجملة الجزاء بجملة الشرط المحذوفة هي وحرف الشرط، وما ذهب إليه الزمخشري لا يجوز؛ ذلك أن الجواب يجوز حذفه كثيراً للدليل عليه، وأما فعل الشرط وحده دون الأداة فيجوز حذفه، إذا كان منفياً بـ " لا " في الكلام الفصيح ... فإن كان غير منفيٍّ بـ " لا " فلا يجوز ذلك إلا في ضرورة ...، وكذلك فعل الشرط وفعل الجواب دون أن يجوز في الضرورة... وأما حذف فعل الشرط وأداة الشرط معاً وإبقاء الجواب [كما ذهب الزمخشري] فلا يجوز؛ إذ لم يثبت ذلك من كلام العرب"(١). ونراه يتخذ من عدم السماع دليلاً على رفض ما ذهب إليه الزمخشري، ولعل تقدير الأخير لا ينافي المعنى ولا يضعفه، بل ينسجم وسياق الخطاب الذي توجه به موسى عليه السلام إلى قومه أكثر مما ذهب إليه أبو حيّان، كما أنه يدلُّ على تعمق في خفايا المعاني الجزئية، التي تزيد المعنى العام قوة وجمالاً؛ فهو يسمي مثل هذه الفاء بالفصيحة التي تدل على شرطٍ مقدّر، ولا تقع إلا في كلامٍ بليغ(٢). ولعل القول بالفاء الفصيحة في بعض التراكيب، انطلاقاً من معطيات السياق وتذوق المعاني الجزئية، أمرٌ شائع معروف.

ويتكرر الأمر نفسه عندما يرفض أبو حيّان بعض الأوجه، التي لا تعارضها معطيات السياق، ولكنها تخالف آراء بعض النّحاة، كمذهب أصحابه، من ذلك وقوفه عند تحليل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾(٣). يرى أبو حيان أنّ "كان" تامة، أي: وإن وقع غريم من غرمائكم ذو عسرة، ثم يضيف: "وأجاز بعض الكوفيين أن تكون "كان" ناقصة

(١) البحر المحيط ١/٣٦٩-٣٧٠.

(٢) الزمخشري، جار الله محمود: الكشاف ١/١٧٣.

(٣) سورة البقرة، الآية ٢٨٠.

هنا، وقدر الخبر: وإن كان من غرمائكم ذو عسرة، فحذف المجرور الذي هو الخبر، وقدر أيضاً: وإن كان ذو عسرة لكم عليه حق، وحذف خبر "كان" لا يجوز عند أصحابنا لا اقتصاراً ولا اختصاراً لعلّةٍ ذكروها في النحو"(١). فالتقدير ما منه بد عند من رفض رأيهم، والسياق لا يعارض، غير أن الرفض انطلق من موقفٍ يتعلق بآراء النحاة، وهم أصحابه الذين التزم مذهبهم.

وتبدو سمات النزعة الظاهرية مألوفة عند أبي حيان، ولاسيما في مثل هذا النوع من التحليل؛ إذ نجدها في القضايا الاجتهادية التي تفسر بعض الألفاظ، فهناك ألفاظ فسرت بوجهين، فإما أن تكون مركبة، وإما أن تكون بسيطة بحسب ظاهرها، مثل "ألا"(٢)، و"إلاّ"(٣)، و"كلاّ"(٤)، و"لن"(٥)، و"هلاّ"(٦)، و"مذ" و"منذ"(٧)، فأبو حيان عندما يعرض تحليل هذه الألفاظ يأخذ بالبساطة وما يدل عليه الظاهر، ولا يعتد بالرأي الذي يقول : إنها مركبة؛ فيفترض أصلاً مغايراً للظاهر(٨).

وتظهر تجليات النزعة الظاهرية من خلال نظر أبي حيان، في النسبية المراعاة بين المقيس والمقيس عليه، في عملية التحليل التي يسير عليها الوجه النحوي، فقد اعتدنا عنده رفض الوجه لفساد المعنى الذي يقتضيه، بعد أن يقدم أدلة مقنعة(٩)، ولكنه

(١) البحر المحيط ٢ / ٣٥٤.

(٢) انظر مثلاً: منهج السالك ص ٨٩.

(٣) انظر مثلاً: النكت الحسان ص ٢٩٠.

(٤) انظر مثلاً: المصدر نفسه ص ٢٨٧.

(٥) انظر مثلاً: البحر المحيط ١ / ٢٤٣-٢٤٤.

(٦) انظر مثلاً: المصدر نفسه ٨ / ٨٠.

(٧) انظر مثلاً: ارتشاف الضرب ٢ / ٢٤١.

(٨) انظر مثلاً: منهج السالك ص ٨٩، والنكت الحسان ص ٢٨٧، ٢٩٠، والبحر المحيط ١ / ٢٤٣-٢٤٤، ٨ / ٨٠، وارتشاف الضرب ٢ / ٢٤١.

(٩) انظر مثلاً: البحر المحيط ١ / ١٤٢، ٢٥٣، ٣٣٥، ٣ / ٤٨٧، ٤ / ٨، ٥ / ١٤٤.

أحياناً يبالغ؛ فيرفض التحليل على الرغم من أن معطيات السياق لا تمنع، ولعل الأمثلة المتقدمة التي رأيناها في نزعة النقل تؤكد ذلك، فسطوة المأثور من قضايا السماع والأصول وآراء النحاة جعلته يرفض، منطلقاً من تلك القضايا؛ ليجعل طبيعة التحليل تسير ضمن وجه معين محدد، فلا احتمالات ولا إيحاءات، وربما بلغ به الأمر إلى أن يعتمد معطيات سياقية، ليست أقوى من غيرها؛ كي يجعل منها دليلاً للرفض وللأخذ في آن معاً، خذ مثلاً تحليله لقوله تعالى: ﴿فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ﴾(١). يذكر أبو حيان عن الزمخشري(٢) أن "استفتهم" معطوف على مثله في بداية السورة(٣)، أي: على: ﴿فَاسْتَفْتِهِمْ أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ مَنْ خَلَقْنَا﴾(٤)، والضمير يعود على الرسول الكريم ﷺ، وعلى الرغم من تباعد المسافة، فالمعنى في نظر الزمخشري مستقيم؛ إذ "أمر رسوله ﷺ باستفتاء قريش عن وجه إنكار البعث أولاً، ثم ساق الكلام موصولاً بعضه ببعض، ثم أمر باستفتائهم عن وجه القسمة الضيزى"(٥). ثم يعقب أبو حيان: "ويبعد ما قاله [الزمخشري] من العطف، وإذا كانوا قد عدوا الفصل بجملة مثل قولك: "كل لحمًا واضرب زيداً وخبزاً" من أقبح التركيب، فكيف بجمل كثيرة وقصص متباينة، فالقول بالعطف لا يجوز، والاستفتاء هنا على جهة التوبيخ والتقريع على قولهم البهتان على الله"(٦). وبذلك يجعل الجملة استئنافية انطلاقاً من معطيات السياق، كما فعل الزمخشري، غير أن رده على الزمخشري بهذا المثال الذي تقتضيه القواعد المخزونة في ذاكرته، يبدو أنه لا يخلو من مبالغة، فمن المعروف أن

(١) سورة الصافات، الآية ١٤٩.
(٢) الكشاف ٤ / ٦٤.
(٣) البحر المحيط ٧ / ٣٦٠.
(٤) سورة الصافات، الآية ١١.
(٥) الكشاف ٤ / ٦٤.
(٦) البحر المحيط ٧ / ٣٦٠.

أسلوب القرآن الكريم يختلف عن أسلوب الكلام العادي، وشواهده على كثرة الفصل والوصل، والحذف والاتساع، ودلالات الضمائر المتنوعة، التي تعود على متقدم بعيد أو قريب أو غير ذلك، يشهد بها كل من اطلع على أسلوب القرآن الكريم، إضافةً إلى احتمال العطف على بعيد أو على مقدر، أو احتمال الأسلوب لعدة أنماط تركيبية تظله بدلالاتها، وذلك بفضل الاحتمالات المتعددة التي يلحظها الدارسون، فكيف يقيس أبو حيان هذا الأسلوب المعجز بعبارة مبتذلة؛ ليمنع العطف الذي تسوغه معطيات السياق، كما تسوغ الوجه الذي أخذ به؟ ولعل الرفض لمثل هذه التوجيهات ينشأ من طبيعة تقتصر على الدليل الملموس، ولو اكتفى بالتضعيف لخفف من مغالاته المفرطة أحياناً، كما في هذا المثال.

ويبدو أنه ليس من المبالغة أن نصفه بحب التميز الذي يقوده إلى الرفض، من ذلك مثلاً وقوفه عند تحليل قوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا﴾[1]. يروي أبو حيان وجهين في تحليل "أو" وجواب الشرط، الأول يمثله الأخفش وجماعة، وهو أن "أو" بمعنى الواو، فيكون جواب الشرط: "فالله أولى بهما"، والمعنى: أن الحق سبحانه وتعالى شرع الشهادة عليهما، وهو أنظر لهما منكم، ولولا أن الشهادة عليهما مصلحة لهما لما شرعها[2]. والوجه الثاني يمثله ابن عصفور (ت٦٦٣هـ)، والمستخلص منه أن "أو" على أصلها، وجواب الشرط "فالله أولى بهما"، ولكنه ثنى الضمير العائد على الغني والفقير؛ لتفرقهما في الذكر، ولولا ذلك لما جاز إعادة الضمير بصيغة التثنية[3]. ثم يرفض أبو حيان هذين الوجهين فيقول: "أي إن يكن المشهود عليه غنياً فلا تمنع من الشهادة عليه لغناه، أو فقيراً فلا تمنعها ترحماً عليه وإشفاقاً، فعلى هذا الجواب محذوف؛ لأن

(١) سورة النساء، الآية ١٣٥.

(٢) البحر المحيط ٣/ ١٨٥.

(٣) المصدر نفسه.

العطف هو بـ "أو"، ولا يثنى الضمير إذا عطف بها، بل يفرد، وتقدير الجواب: فليشهد عليه، ولا يراعى الغني لغناه ولا لخوف منه، ولا الفقير لمسكنته وفقره، ويكون قوله [تعالى] "فالله أولى بهما" ليس هو الجواب، بل لما جرى ذكر الغني والفقير عاد الضمير على ما دل عليه ما قبله، وكأنه قيل: فالله أولى بجنس الغني والفقير، أي بالأغنياء والفقراء"(١). ويبدو أن رفضه الوجهين المتقدمين فيه مغالاة واضحة؛ فمجيء "أو" بمعنى الواو يقول به كثيرون(٢)، ويسلم الوجه من تأويل بعيد، كذلك الوجه الثاني الذي فسر التثنية تفسيراً معقولاً، ولعل حب الرد قاده إلى رفض هذين الوجهين، ليوقعه في أمر طالما هاجمه، وهو التأويل الذي يأباه أبو حيان كما هو معتاد في تحليله.

كذلك يتجلى القلق المنهجي، بمظهر أقوى في هذا السياق، لأنه يتمثل بالرفض، فإنه ههنا يرفض بعض الأنماط في موضع، ثم يأخذ بها في موضع آخر، وهكذا يظهر التناقض بأقوى مظاهره، كما في ظاهرة التقديم والتأخير، إذ يقف عندها أحياناً رافضاً الوجه الذي يسير على نمطها. قال تعالى: ﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الأَنْعَامِ إِلاَّ مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ * يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تُحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلاَ الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلاَ الْهَدْيَ وَلاَ الْقَلاَئِدَ وَلاَ آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنْ رَبِّهِمْ وَرِضْوَانًا وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴾(٣). يقف أبو حيان عند قوله تعالى: "وإذا حللتم فاصطادوا"، ثم يقول: "تضمن آخر قوله [تعالى]: "أحلّت لكم" تحريم الصيد حالة الإحرام، وآخر قوله تعالى: "لا تُحلّوا شعائر الله"

(١) البحر المحيط ٣/ ١٨٥.

(٢) مغني اللبيب ص ٨٨-٨٩.

(٣) سورة المائدة، الآية ١-٢.

النهي عن إحلال آمي البيت؛ فجاءت هذه الجملة [أي "وإذا حللتم فاصطادوا"] راجعاً حكمها إلى الجملة الأولى، وجاء ما بعدها من قوله [تعالى]: "ولا يجرمنكم" راجعاً إلى الجملة الثانية، وهذا من بليغ الفصاحة، فليست هذه الجملة اعتراضاً بين قوله [تعالى]: "ولا آمين البيت الحرام" وقوله [تعالى]: "ولا يجرمنكم"، بل هي مؤسِّسةٌ حكماً، لا مؤكدة مسددة فتكون اعتراضاً، بل أفادت حلّ الاصطياد في حال الإحرام، ولا تقديم ولا تأخير هنا، فيكون أصل التركيب: غير محلي الصيد وأنتم حرم، فإذا حللتم فاصطادوا، وفي الآية الثانية يكون أصل التركيب: ولا آمين البيت الحرام يبتغون فضلاً من ربهم ورضواناً، ولا يجرمنكم، كما ذهب إليه بعضهم، وجعل منه ... [آيات أخرى] والعجب منه أنه يجعله من علم البيان والبديع! وهذا لا يجوز عندنا إلا في ضرورة الشعر، وهو من أقبح الضرائر؛ فينبغي بل يجب أن ينزه القرآن [الكريم] عنه، [و] قال صاحب الوجه: [والسبب في هذا] التقديم والتأخير أن الصحابة [رضي الله عنهم]، لمّا جمعوا القرآن لم يرتبوه على حكم نزوله، وإنما رتبوه على تقارب المعاني وتناسق الألفاظ، وهذا الذي قاله ليس بصحيح، بل الذي نعتقد أن رسول الله ﷺ هو الذي رتبه لا الصحابة [رضي الله عنهم]، وكذلك نقول في سوره، وإن خالف في ذلك بعضهم"(١). وأيًّا ما كان الأمر، في تسويغ التقديم والتأخير أو عدم تسويغه ورفضه، فإن أبا حيان لم يلتزم رفض الوجه الذي يجري على نمط التقديم والتأخير دائماً، أو تضعيفه، وإنما أجازه أحيانًا، من غير أدنى إشارة إلى مثل هذه الأمور(١).

كذلك يواجهنا أبو حيان بأوجه أخرى يرفضها؛ لأنها تسير على أنماط لا

(١) البحر المحيط ٣/٤٣٦، وللمزيد انظر مثلاً: المصدر نفسه ٢/٢٧٤، ٣٠٥-٣٠٦، ٣/٤٣٦، ٤٤٩، ٤/١٩٩، ٥/٣٤١، ٨/٢٣٢، ٢٤٢.

(٢) انظر مثلاً: المصدر نفسه ٨/٣٨٠.

تنقاس، مثل التضمين[١]، وإسقاط الجار[٢]، أو غيره، ثم يجيزها في مواضع أخرى[٣]، ولا نلحظ أي مسوغ يقوده إلى هذا التباين في الموقف منها، إذ إن هذا التباين نجده عنده في شواهد مطردة، وما من ضرورة تقوده إلى الجواز سوى القلق المنهجي الذي تميز به، والذي يظهر في مواضع أخرى فضلاً عن التعدد[٤].

ولعل هاجس القواعد وسلطانها على ذهنه، هو الذي يقوده إلى مثل هذا القلق المنهجي، حتى إنه قد يذهب؛ بسبب تقيّده المفرط بالقواعد، إلى أن يترك الظاهر، الذي يتمسك ويلهج به، ليأخذ بالتأويل البعيد المتكلف؛ وبذلك نرى عنده

(١) انظر مثلاً: البحر المحيط ٧/ ١٣٦ -١٣٧، ٨/ ٤٥٣ -٤٥٤ .

(٢) انظر مثلاً: المصدر نفسه ٢/ ٤٤ .

(٣) انظر مثلاً : المصدر نفسه ٤/ ٢١٨-٢١٩، ٨/ ٣٨٠ في جوازه للتضمين من غير داع، و ٥/ ٤٩٠ في جوازه لإسقاط الجار قبل الاسم من غير داع .

(٤) لعل القلق المنهجي والاضطراب والتناقض من السمات العامة التي ألفناها عند أبي حيان ؛ فإنها تظهر في أمور أخرى، كأن يشهد بأحد النحاة بكلامين يناقض أحدهما الآخر، من ذلك مثلاً وصفه صلة الزمخشري بكتاب سيبويه ؛ إذ يقول في أحد المواضع: "وأما قول الزمخشري : ... فهو يدل على أنه جثا بين يدي الناظر في كتاب سيبويه، وذلك صحيح، رحل من خوارزم في شبيبته إلى مكة شرّفها الله تعالى لقراءة كتاب سيبويه على رجلٍ من أصحابنا ... كان مجاوراً بمكة ... فقرأ عليه الزمخشري جميع كتاب سيبويه ... وهذا يدل على أنه ناظر في كتاب سيبويه بخلاف ما كان يعتقد فيه بعض أصحابنا ..." . البحر المحيط ٤ / ٣٧١، وبذلك يشهد باطلاع الزمخشري على الكتاب وتمكنه منه، ثم يصف الزمخشري في موضع آخر بقوله: " وهذا الرجل كثير التبجّح بكتاب سيبويه، وكم من نص في كتاب سيبويه عمّى بصره وبصيرته، حتى إن الإمام أبا الحجاج يوسف بن معزوز صنف كتاباً يذكر فيه ما غلط فيه الزمخشري، وما جهله من نصوص كتاب سيبويه " . البحر المحيط ٨/ ٢٩٨ . ويبدو أن هذا الكلام يناقض السابق، ولو تأمل أبو حيان في أحكامه لوجد أن كلامه الأخير ينطبق عليه؛ إذ أشار محمد عبد الخالق عضيمة إلى المواضع التي أخطأ فيها أبو حيان النقل عن سيبويه، انظر: عضيمة، محمد عبد الخالق: أبو حيان وبحره المحيط، مجلة كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ع ٧ ص ٢٢-٢٣ . كذلك يظهر تناقضه في منهجه، وذلك عندما يترجّح بين التباهي بالاجتهاد وبين الخوف منه ورفضه؛ إذ يرى وجهاً نحوياً أحياناً، فيتباهى لأنه لم يذكره أحد قبله، انظر: البحر المحيط ٢/ ٢٨، وأحياناً أخرى يرى أن التركيب يحتمل وجهاً نحوياً قوياً، ولكنه لا يجسر على القول به؛ لأنه لم يذكره أحد قبله، انظر: البحر المحيط ١/ ٣٧٢ .

تناقضاً من نوعٍ جديدٍ يختلف عما أشرنا إليه، ويتجلى بالتخلي عن الظاهر الذي التزم به، والأخذ بالتأويل وفقاً لمتطلبات القواعد.

ومما تكلف في تحليله وابتعد وترك الوجه القوي الذي يقتضيه الظاهر قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾(١). يروي أبو حيان عن النحاة أن الناصب للظرف "ليلة" هو الفعل "أحل"، ثم يضيف: "وليس بشيء؛ لأن "ليلة" ليس بظرف لـ "أحل"، إنما هو من حيث المعنى ظرف للرفث، وإن كانت صناعة النحو تأبى أن يكون انتصاب "ليلة" بـ "الرفث"؛ لأن "الرفث" مصدر، وهو موصول هنا فلا يتقدم معموله، لكن يتقدم له ناصب، وتقديره: الرفث ليلة الصيام، فحذف وجعل المذكور مبيناً له"(٢). نقف عند رفضه للوجه المروي، فعندما علق النحاة الظرف "ليلة" بـ "أحل" بينوا المراد، وهو وقوع الإسناد ليلة الصيام، أي: إحلال الرفث، لا الرفث وحده، فجاء الظرف ليحدد زمن إحلال الرفث، ويبدو أنه لو تعلق بـ "الرفث" لما بقي قيمة دلالية، لحدث الفعل المسند إلى الرفث، كما أننا لو سلمنا برفضه ما قيل لما أخذنا بالوجه الذي رآه، فإنه لو أجاز التقديم والتأخير في القرآن الكريم، وأجاز تقديم معمول المصدر عليه لعلقه بـ "الرفث" المعرف؛ لأن تمثيل الوجه وفقاً لما ذهب إليه سيكون: أحل لكم الرفث ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم، غير أن التزامه المطلق بالقواعد جعله يرى هذا التأويل المتكلف، ويرفض التقديم والتأخير، و من ثم تقوده القواعد إلى التناقض، فيؤول التركيب تأويلاً متكلفاً وفقاً لما تقتضيه؛ ليبتعد عن الظاهر الذي يتمسك به.

ويأخذ الاضطراب والقلق المنهجي شكلاً آخر يختلف عما مر، يتعلق بالنسبية المراعاة التي يأخذها أبو حيان بالحسبان، فقد اعتدناه يستبعد الأوجه التي لا تسير على المطرد، كما ذكرنا قبل قليل، كالتقديم والتأخير، والتضمين، والقلب،

(١) سورة البقرة، الآية ١٨٧.

(٢) البحر المحيط ٢ / ٥٥.

وإسقاط الجار، وبعض الأنماط التي لا تجوز إلا في ضرورة ونحوها، بيد أنه يناقض منهجه، عندما يرفض الأوجه التي تسير على أنماط لم يُسمع بها، ويجيزها القياس النحوي، ثم يرجّحها في مكان آخر. من ذلك تحليله لقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلاً عَظِيمًا * يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنسَانُ ضَعِيفًا﴾[1]. يروي أبو حيان أنهم أعربوا جملة "يريد الله أن يخفف عنكم" حالاً من قوله تعالى "والله يريد أن يتوب عليكم"؛ فيكون صاحب الحال لفظ الجلالة والعامل فيها الفعل "يريد"، ثم يعقب أبو حيان متدرجاً باستبعاد الوجه من التضعيف إلى الرفض فيقول: "وهذا الإعراب ضعيف؛ لأنه قد فصل بين العامل والحال، بجملة معطوفة على الجملة التي في ضمنها العامل، وهي جملة أجنبية من العامل والحال، فلا ينبغي أن تجوز إلا بسماع من العرب؛ ولأنه رفع الفعل الواقع حالاً [يريد] الاسم الظاهر [لفظ الجلالة "الله"]، وينبغي أن يرفع ضميره لا ظاهره؛ فصار نظير: زيد يخرجُ يضربُ زيدٌ عمراً، والذي سمع من ذلك إنما هو في الجمل الابتدائية، أو في شيء من نواسخها، أما في جملة الحال فلا اعرف ذلك، وجواز ذلك فيما ورد إنما هو فصيح، حيث يراد التفخيم والتعظيم، فيكون الربط في الجملة الواقعة خبراً بـ[الضمير] الظاهر، أما جملة الحال أو الصفة فيحتاج الربط بالظاهر فيها إلى سماع من العرب"[2]. وبذلك يرفض ما ولده الاجتهاد النحوي؛ لأنه غير مسموع، ويرى أن هذه الجملة مستأنفة، لا موضع لها من الإعراب، أخبر بها الله سبحانه وتعالى عن إرادته التخفيف عنا[3].

وربما كان أبو حيان محقاً في الوجه الذي رآه، غير أن رفضه للوجه السابق بحجة عدم السماع يناقض ما يذهب إليه، ويرجحه في مكان آخر، من غير داعٍ

(١) سورة النساء، الآية ٢٧-٢٨.

(٢) البحر المحيط ٣/٢٣٧.

(٣) المصدر نفسه.

يقوده، كما في تحليله لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَمِنتُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُمْ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾(١). يربط أبو حيان تحليل "ما" من "ما لم تكونوا تعلمون" بالتفسير، فيرى أنها تحتمل المفعول به الثاني لـ "علّم" والكاف مفعول أول، وذلك على معنى "إفهام أنكم علمتم شيئاً لم تكونوا لتصلوا لإدراكه بعقولكم، لولا أنه تعالى علمكموه، أي أنكم لو تركتم دون تعليم لم تكونوا لتعلموه أبداً"(٢). ثم يروي أبو حيان فهماً جديداً ينبني عليه تحليل مختلف لـ "ما"، وهو "أن معنى "فاذكروا الله" أي: صلوا الصلاة التي قد علمتموها، أي صلاة تامة بجميع شروطها وأركانها، وتكون "ما" في "[كما] علمكم "موصولة، أي: فصلّوا الصلاة كالصلاة التي علمكم، وعبر بالذكر عن الصلاة، والكاف إذ ذاك للتشبيه بين هيئتي الصلاتين، الصلاة التي كانت أولاً قبل الخوف، والصلاة التي كانت بعد الخوف في حالة الأمن"(٣). وبناءً عليه يروي عن ابن عطية أن "ما" في "ما لم تكونوا" تكون بدلاً من "ما" التي في "كما علمكم"(٤)، والتقدير: واذكروا الله كما لم تكونوا تعلمون(٥). ويعقب أبو حيان ذاهباً إلى وجه يجيزه القياس النحوي ولم يسمع به، ومن ثم نرى تناقضاً لما رفضه في الآية السابقة؛ فيقول في وجه ابن عطية: "وهو تخريج يمكن، وأحسن منه أن يكون بدلاً من الضمير المحذوف في "علمكم" العائد على "ما"؛ إذ التقدير: علمكموه، أي علمكم ما لم تكونوا تعلمون، وقد أجاز النحويون: جاءني الذي ضربت أخاك، أي ضربته أخاك على البدل من الضمير المحذوف"(٦). وهكذا نرى التباين المنهجي عنده، الذي

(١) سورة البقرة، الآية ٢٣٩.

(٢) البحر المحيط ٢/٢٥٣.

(٣) المصدر نفسه ٢/٢٥٣.

(٤) المصدر نفسه ٢/٢٥٣.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) المصدر نفسه.

يدل عليه تحليله في كلٍّ من الآيتين.

ولعل انشغاله بأمور النقل والنزعة الظاهرية، التي سيطرت على ذهنه تقوده أحياناً إلى رفض الأوجه التي تسوغها معطيات السياق، وتقوّيها على غيرها(١)، والتي تتميز بالجدة والإبداع والذوق المتميز، ويحسن بنا قبل ذكر الأمثلة على ذلك أن نقف عند مسألة مهمة، وهي المعنى النحوي، أي: معاني عناصر النظام التركيبي أو معاني الأساليب، ففي أثناء التحليل يقف المرء أمام مثل هذه الأمور ناظراً متأملاً، في معطيات السياق وفي رصيده المعرفي (الهيكل المجرّد في قواعد)، وتقوده أحياناً معطيات السياق إلى أن يحكم على عنصر ما بأن معناه كذا؛ فيأتي هذا الحكم منصباً في جملة القواعد الموجودة في ذاكرة المفسر، ويكون تحليله لمعنى العنصر النحوي مألوفاً، لا يحمل مفاجأة مستنكرة من النحاة، وأحياناً يشكل الأمر وما من قرينة تحدد المعنى الدقيق سوى المعرفة النحوية التي في الذهن؛ فتكون القرينة الوحيدة، التي تسهم في الكشف عن المعنى المراد، ومن هنا اشترط على مفسر القرآن الكريم أن يكون مطلعاً عارفاً بأمور النحو(٢). بيد أن المفسر الذي يتميز بشفافية وألمعية في تذوق خفايا التركيب يخرج أحياناً، ولا يأبه بما أقره النحاة من تقنين وتحديد، لمعاني عناصر النظام التركيبي، إذ تقوده معطيات السياق بذوقه المتميز، إلى أن يفهم بعض العناصر التي استنت لها القواعد فهماً بعيداً عن سلطان القاعدة وأهلها، مخالفاً المألوف الذي يجلّه النحاة، فيطلق أحكاماً خاصة به؛ وبذلك يصبح هدفاً لمن أسرته القواعد، وشغلته عن التأمل العميق في أسرار التركيب وجمالياته، ويبدو أن تحليل الآية الآتية، التي وقف عندها أبو حيان يعدّ مثالاً مناسباً لما ذكرنا. قال تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ

(١) يحسن أن نذكر أن علي النجدي ناصف ذكر أمثلة جيدة عن هذا الأمر، انظر: ناصف، علي النجدي، من أسرار الزيادة في القرآن الكريم، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ع (٤٤) ١٩٧٨م، ص ٥٧-٦٠.

(٢) البحر المحيط ١/١٠٦.

السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾[1].

يرى أبو حيان أن معنى الأداة "ثم" هو المهلة في الزمان على أصلها[2]، ويروي عن ابن عطية أنها دالة على قبح أفعالهم تفيد التوبيخ؛ لأن المعنى أن خلقه السموات والأرض وغيرها قد بان وآياته سطعت، ثم بعد ذلك كله قد عدلوا بربهم وكفروا، وهذا كما تقول: يا فلان أعطيتك وأكرمتك وأحسنت إليك ثم تشتمني!![3].

ويعود إلى ما قبل ابن عطية، فيورد رأي الزمخشري[4] الذي يقول: إن "ثم" للاستبعاد، أي: استبعاد أن يعدلوا به بعد وضوح آياته[5]، ثم يعقب أبو حيان رافضاً بقوله: "وهذا الذي ذهب إليه ابن عطية من أن "ثم" للتوبيخ، والزمخشري من أن "ثم" للاستبعاد، ليس بصحيح؛ لأن "ثم" لم توضع لذلك، وإنما التوبيخ والاستبعاد مفهوم من سياق الكلام، لا من مدلول "ثم"، ولا أعلم أحداً من النحويين ذكر ذلك، بل "ثم" هنا للمهلة في الزمان"[6]. ويصعب القول: إن هناك معنى وضعياً للأدوات؛ إذ تبدو معاني الأدوات التي جردها النحاة في قواعد حصيلة لفهم معطيات السياق، ثم من أين يأتي هذا المعنى، الذي ذهب إليه ابن عطية أو الزمخشري، إذا استبدلنا بـ "ثم" الواو مثلاً، أو غيرها من أدوات العطف؟ وهل الإنكار أو التوبيخ أو التهكم أو غيره يأتي من السياق وفحوى الكلام، أم من الأداة الهمزة، التي تظل السياق بأحد هذه الأغراض؟ وذلك لأن تفاعل الأداة مع بقية عناصر النظام التركيبي، يجعلها تأخذ معنى خاصاً، تلوّن التركيب به، ولو استبدلنا بها أداة أخرى لما رأينا المعنى الذي كان، ومن ثم لا يحسن قوله: "التوبيخ

(١) سورة الأنعام، الآية ١.

(٢) البحر المحيط ٤/٧٣.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) الكشاف ٢/٦.

(٥) البحر المحيط ٤/٧٤.

(٦) المصدر نفسه.

والاستبعاد مفهوم من سياق الكلام". ثم إننا لو تأملنا في القواعد التي جردت لمعاني الأدوات لرأينا أنها حصيلة لفهمٍ رآه النحاة، لذلك اختلفوا في كثير منها، وليس هذا يشبه فهم قواعد النظام التركيبي الملموسة، كعلاقة التأثر والتأثير، مثل جر الاسم المجرور، ورفع الفاعل، ونصب المفعول وغيره، حتى يذهب أبو حيان إلى الالتزام به، وإنما هو فهم ناتج من تذوق المعنى، وإن جردت له قواعد، وإذا كان الأمر حصيلة لفهم المعنى فلعل الالتزام المطلق به لا يحسن.

ومما يؤخذ على أبي حيان في هذا النوع ردوده القاسية على العلماء؛ وذلك أنه بعد ما يرفض الوجه، قد يرد على صاحبه بأسلوب حاد، لا يليق بالعلماء، ومما ورد في هذا النوع من التعدد رده على ابن عصفور في تحليل قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنِ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ﴾[1]. يرى أبو حيان أن ثمة محذوفاً، والتقدير: فضرب فانفلق[2]، ثم يضيف: "وزعم ابن عصفور في مثل هذا التركيب أن المحذوف هو "ضرب" وفاء "انفلق"، والفاء في "انفلق" هي فاء "ضرب" فأبقى من كلّ ما يدل على المحذوف، أبقيت الفاء من "فضرب"، واتصلت بـ "انفلق" ليدل على "ضرب" المحذوفة، وأبقى "انفلق" ليدل على الفاء المحذوفة منه"[3]. ثم يعقب على رأي ابن عصفور بقوله: "وهذا قول شبيه بقول صاحب البرسام، ويحتاج إلى وحي يسفر عن هذا القول"[4]. على الرغم من وضوح مراده.

بيد أن الأمور المشار إليها لا تقلل من قدرة أبي حيان المتميزة في إقناع المتلقي؛

(١) سورة الشعراء، الآية ٦٣.

(٢) البحر المحيط ٧/١٩.

(٣) المصدر نفسه ٧/١٩-٢٠.

(٤) المصدر نفسه ٧/٢٠، وقد تكرر هذا الأمر في مواطن عديدة في تحليله، انظر مثلاً: المصدر نفسه٥/٢٥٧، ٨/٢٠٦، ١١٤.

فإنه عندما يتناول وجهًا ما يفصّل ويدقّق ويمثّل فساده حتى نسلّم بما يريد، وهو الأمر الذي شاع عنده(١)، ويظهر هذا في رفضه لفساد المعنى الذي عليه الوجه المرفوض، كما في تحليل قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ﴾(٢). يذكر أبو حيان عن ابن عطية وأبي البقاء أن جملة "يقولون" في موضع الحال(٣)، ثم يضيف، ولم يبيّنا ذا الحال، ولا العامل فيها، ولا جائز أن يكون حالاً من الضمير في "أعينهم"؛ لأنه مجرور بالإضافة، لا موضع له من رفع ولا نصب، إلا على مذهب من ينزل الخبر منزلة المضاف إليه، وهو قول خطأ، ... ولا جائز أن يكون حالاً من ضمير الفاعل في "عرفوا"؛ لأنها تكون قيداً في العرفان، وهم قد عرفوا الحق في هذه الحال وفي غيرها، فالأولى أن تكون مستأنفة أخبر تعالى عنهم، بأنهم التبسوا بهذا القول، والمعنى أنهم عرفوا الحق بقلوبهم، ونطقت به وأقرت ألسنتهم "(٤). فأبو حيان يرفض احتمال الحالية المتعدد، ويتبين بالاحتمال الأخير أن رفضه كان بسببٍ من تشكل المعنى الذي يقتضيه الوجه.

ويمثل للوجه عندما يحتاج الأمر إلى ذلك، كما في تحليل قوله تعالى: ﴿قَالَ يَا وَيْلَتَى أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِيَ سَوْءَةَ أَخِي﴾(٥). يقف أبو حيان عند رأي الزمخشري الذي يرى أن "أواري" انتصب على جواب الاستفهام(٦)، فيقول: "وهذا خطأ فاحش؛ لأن الفاء الواقعة جواباً للاستفهام، تنعقد من الجملة

(١) انظر مثلاً: البحر المحيط ١/١٤٢، ٢١٢، ٢٥٣، ٤٦٢، ٢/٢٧٦، ٣٠٥ - ٣٠٦، ٣٦١، ٣٦٧، ٣/١١٨، ١٢٣، ٤٧٧، ٤٨٧، ٤/٨، ١٧٢، ٤٩٧ - ٤٩٨، ٦/٤٦، ٨/٢٩٥.

(٢) سورة المائدة، الآية ٨٣.

(٣) البحر المحيط ٤/٨.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) سورة المائدة، الآية ٣١.

(٦) الكشاف ١/٦٦٠.

الاستفهامية، والجواب شرط وجزاء، وهنا تقول: أتزورني فأكرمَك، والمعنى إن تزُرْني أكرمْك ... ولو قلت هنا: إن أعجز أن أكون مثل هذا الغراب أوارِ سوءة أخي، لم يصح؛ لأن المواراة لا تترتب على عجزه عن كونه مثل الغراب"(١)، ويرى أبو حيان أن نصب "أواري" عطف على "أكون"، كأنه قال: أعجزت أن أواري سوءة أخي؟(٢).

ولا يخفى تبحره في معرفة القواعد النحوية الواسعة، تلك المعرفة التي تقوده إلى كشف الخطأ في الوجه، حين تكون القواعد قرينة من القرائن التي تسهم في التحليل. من ذلك تحليل قوله تعالى: ﴿لَئِنْ بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لأَقْتُلَكَ﴾(٣). يبدو من كلام الزمخشري أن جملة "ما أنا بباسطٍ" هي جواب الشرط، وأن الشرط جاء بلفظ الفعل والجواب بلفظ اسم الفاعل، ليفيد أنه لا يفعل ما يكتسب به هذا الوصف الشنيع(٤)، ويبين أبو حيان بفضل معرفته النحوية الواسعة فساد الوجه الذي يحتمله تعبير الزمخشري، فيقول: "وهو كلامٌ فيه انتقاد، وذلك أن قوله [تعالى]: "ما أنا بباسطٍ" ليس جزاء، بل هو جواب للقسم المحذوف، قبل اللام في "لئن" المؤذنة بالقسم، والموطئة للجواب لا للشرط، وجواب الشرط محذوف؛ لدلالة جواب القسم عليه، ولو كان جواباً للشرط لكان بالفاء، فإنه إذا كان جواب الشرط منفياً بـ" ما" فلا بد من الفاء ... ولو أنه كان أيضًا جوابًا للشرط للزم من ذلك خرم القاعدة النحوية، من أنه إذا تقدم القسم على الشرط، فالجواب للقسم لا للشرط"(٥).

(١) البحر المحيط ٣/ ٤٨١.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) سورة المائدة، الآية ٢٨.

(٤) الكشاف ١/ ٦٥٩.

(٥) البحر المحيط ٣/ ٤٧٧.

ويظهر هذا في قواعد الجمل التي تتعلق بمعطيات السياق، كما في قراءة "وإن الله"(١)، من قوله تعالى: ﴿يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ اللَّهَ لاَ يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾(٢). يذكر الزمخشري بحسب القراءة المشار إليها أن الجملة اعتراض(٣)، ويعقب أبو حيان؛ ليخطِّيء الزمخشري منطلقًا من قرائن القواعد النحوية؛ فيقول: "وليست الجملة هنا اعتراضًا، لأنها لم تدخل بين شيئين، أحدهما يتعلق بالآخر، وإنما جاءت لاستئناف أخبار"(٤).

ويتميز أبو حيان بردوده المقنعة، عندما يقدم جملة من المعطيات التي ترفض الوجه، من ذلك مثلاً تحليل قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ * وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلاً عَظِيمًا﴾(٥). يذكر أبو حيان أن الواو في "ويريد" للعطف، ثم يضيف: "وأجاز الراغب [الأصفهاني ت ٥٠٢هـ] أن تكون الواو للحال، لا للعطف، قال: تنبيهاً على أنه يريد التوبة عليكم في حال ما تريدون أن تميلوا؛ فخالف بين الإخبارين، في تقديم المخبر عنه في الجملة الأولى، وتأخيره في الجملة الثانية؛ ليبين أن الثاني ليس على العطف. [ثم يعقب أبو حيان بقوله] وهذا ليس بجيد؛ لأن إرادته تعالى التوبة علينا ليست مقيدة بإرادة غير الميل، ولأن المضارع باشرته الواو، وذلك لا يجوز وقد جاء منه شيء نادر، يؤول على إضمار مبتدأ قبله، لا ينبغي أن يحمل القرآن عليه، [و] لاسيما إذا كان للكلام محمل صحيح فصيح، فحمله على النادر تعسف لا يجوز"(٦). وبذلك

(١) قراءة الكسائي، انظر: الأصبهاني، أبو بكر أحمد: المبسوط في القراءات العشر ص ١٧١.

(٢) سورة آل عمران، الآية ١٧١.

(٣) الكشاف ١/٤٦٧.

(٤) البحر المحيط ٣/١٢٢.

(٥) سورة النساء، الآية ٢٦-٢٧.

(٦) البحر المحيط ٣/٢٣٦ - ٢٣٧.

نرى أن الرد جاء بتضافر قرينتين، المعنى الذي يقتضيه السياق، ومقتضيات القواعد التي يتميز أبو حيان بإلمامه بها.

رابعًا- الأسس:

أما الأسس التي يسوقها أبو حيان للرفض فهي تلك التي وقفنا عندها في الحديث عن أسباب الرفض، وهي مسوغاته التي تكون السبب والأساس له في آن معًا، ويستحسن أن نقف عندها مرة أخرى لنتبين نسبة كل منها ودلالته المنهجية.

تشكل قضايا السماع التي ينطلق منها أبو حيان نسبة كبيرة بين المسوغات الأخرى(١)، ويظهر اعتداده بقضايا السماع التي يسوقها للرفض بأمورٍ مختلفة، ويبدو أن أكثرها شيوعًا هو عدم السماع بما عليه الوجه المرفوض(٢)؛ ومن ثم لا بد من دليلٍ سماعي يدعم الوجه، وهو الأمر الذي يدل على النزعة النقلية عند أبي حيان، وذلك أن بعض الأوجه لا تعارضها قضايا القياس أو السياق(٣)، وربما انطلق أبو حيان من تناول الشاهد المقيس عليه الوجه المرفوض، فيوجه الشاهد في ضوء قاعدة أخرى تبدو له الصواب(٤)، والغالب أن يكون التوجيه على مذهب أصحابه الأندلسيين(٥)، وبهذا نتبين مذهبه النحوي. وقد ينطلق من قضايا ذوقية تتعلق بعادة العرب في كلامها، فيتناول الوجه بالرفض؛ لأنه يقتضي نمطًا تركيبيًا ملتويًا، يدل على جهل صاحبه بلسان العرب(٦)؛ مما يدل على اطلاع أبي حيان الواسع، وفهمه لسنن العرب في كلامها.

وإذا كان ابتعاده عن الأصول المفترضة يعكس نزعته الظاهرية، كما أشرنا، فإن

(١) وردت مئات المرات.

(٢) انظر مثلاً: البحر المحيط ١/ ٣٧٠، ٢/ ٣٢٤، ٣/ ٩٥، ١٠٩، ٤/ ٢٨، ١٧٠، ٨/ ٥٢٥.

(٣) انظر مثلاً: المصدر نفسه ٤/ ٢٨.

(٤) انظر مثلاً: المصدر نفسه٢/ ٤٢٣، ٤٤١، ٣/ ٣٣، ٣٧٣، ٤/ ١١-١٢، ٤٧-٤٩.

(٥) انظر مثلاً: المصدر نفسه ٤/ ٤٧-٤٩.

(٦) انظر مثلاً: المصدر نفسه١/ ٢٩٢-٢٩٣، ٢/ ٣٣٦، ٣/ ٤٨.

هذا لا يلغي اعتداده بقضايا الأصل الأخرى التي شاعت عنده(١)، ويظهر التمسك بشروط القاعدة المطردة، عندما يعتد بها، ويتخذ من مخالفتها دليلاً للرفض بنسبة كبيرة(٢)، فيصف صاحب الوجه المرفوض غالبًا بأنه جاهلٌ بعلم النحو(٣)، أو يذكر شروط القاعدة التي عليها الوجه؛ ليبين الخلل في التحليل(٤)، أو نحوه(٥)، وهو الأمر الذي يدل على إلمام أبي حيان، بقضايا النحو وقواعده، كما يدل أحيانا على النزعة النقلية، التي لا تقبل التوليد، فإن بعض الأوجه تسمح بها معطيات السياق، وتقود إلى توليد فروع توسع مفهوم القاعدة، التي يتخذها أبو حيان وسيلة للرفض(٦)، وربما كانت قضايا الأصل التي ينطلق منها للرفض قواعد توجيهية، تأتي منفردة في الرد تارة(٧)، ومتضافرة مع غيرها تارة أخرى(٨).

وكثر أيضًا اعتداده بآراء النحاة(٩)، الذي يعكس نزعته النقلية، كما أشرنا، ويسوقها بأشكال مختلفة، فتكون بمثابة القانون الذي لا يقبل خروجًا عليه، وتتمثل غالبًا برأي الجمهور أو البصريين أو أصحابه، فيقول مثلاً: "نصوا على أن كذا لا يجوز"(١٠)، "وهذا هدم لما استقر عند أئمة النحويين"(١١)، ونحوه(١٢)،

(١) وردت مئات المرات.

(٢) ورد أكثر من مئة مرة.

(٣) انظر مثلاً: البحر المحيط ١/٦٣٢، ٣/٤٧٦.

(٤) انظر مثلاً: المصدر نفسه ١/٤٦٢، ٢/٣٠٥-٣٠٦، ٤٥٣، ٣/١٢٢، ٤٧٧.

(٥) انظر مثلاً: المصدر نفسه٨/٢٠٤.

(٦) انظر مثلاً: البحر المحيط ٢/٣٦٧.

(٧) انظر مثلاً: المصدر نفسه ٣/٢٣٧، ٨/٢٠٤.

(٨) انظر مثلاً: المصدر نفسه ٣/٢٣١.

(٩) ورد أكثر من مئة مرة.

(١٠) انظر مثلاً: البحر المحيط ٤/٥٤، ٤٣٠، ٥/٥٢٧.

(١١) انظر مثلاً: المصدر نفسه ٧/٣٢٠.

(١٢) انظر مثلاً: المصدر نفسه ٢/٢٣٧ - ٢٣٨.

وهو يدل على تبحر أبي حيان الواسع بمعرفة مذاهب النحاة، وعلى انتمائه الأندلسي، إضافة إلى النزعة النقلية ودلالتها على ظاهريته.

أمّا قضايا المعنى فترد أكثر من غيرها، وهو أمر ألفناه عند جلّ النحاة، وتأتي متنوعة عند أبي حيان، فقد تكون أدلة سياقية، يسوقها ليبين أن المعنى مخالفٌ، لما عليه الوجه المرفوض(١)، أو يتناول المعنى الذي يقتضيه الوجه فيبين فساده ويرفضه، وذلك من خلال الخلل في العلة الجامعة بين المقيس عليه (القواعد)، والقرائن الماثلة في المقيس (الشاهد)؛ مما يؤدي إلى خطأ في المعنى(٢). أو ينطلق من قضايا ذوقية؛ فيرى تكلفًا لا يروق له في بعض الأوجه؛ فيرفضها(٣). وهو يدل على اهتمامه الملحوظ، بقضايا المعنى التي أشرنا إلى أمثلة منها.

وتشيع(٤)، وتتنوع قضايا القياس التي تقوده إلى الرفض، وهي غالبًا تتناول العلة الجامعة بين المقيس والمقيس عليه، فيرفض الوجه؛ لفساد المعنى الذي يقتضيه، أو للتكلف الذي تأباه معطيات السياق كما أشرنا، أو يرفض الوجه؛ لعدم مراعاة النسبية بين المقيس المطرد، الذي يتمثل بأسلوب القرآن الكريم، وبين المقيس عليه، وهو جملة من القواعد الفرعية، التي لا تطرد من وجهة نظر أبي حيان(٥)، أو تخالف مذهب أصحابه(٦)، وهي قضايا جرّته أحيانًا إلى التناقض، وأحيانًا أخرى إلى التعصب الذي لا مسوّغ له، والذي يدل على سلطان القواعد وانطلاقه منها في التحليل، ولو كان على حساب المعطيات السياقية. وربما انطلق أبو حيان لرفض

(١) انظر مثلاً: المصدر نفسه ١/ ١٢٤، ٢٠٨-٢٠٩، ٣/ ١٨٥-١٨٦، ١٩٩، ٤٠٦، ٤/ ٤٦٢..

(٢) انظر مثلاً: المصدر نفسه ١/ ١٤٢، ٢١٢، ٢٥٣، ٢/ ٢٧٦، ٣/ ١١٨، ١٧٢، ١٩١ - ١٩٢، ٤/ ٨، ٤٩٧ - ٤٩٨

(٣) انظر مثلاً: المصدر نفسه١/ ٢٩٢-٢٩٣، ٣٣٦، ٥١١، ٤/ ٦٢، ٧/ ٣٦٠ .

(٤) وردت مئات المرات.

(٥) انظر مثلاً: المصدر نفسه ٢/ ١٤٧، ٢٧٤، ٣/ ٢٢٠، ٣٨٩، ٤٣٦، ٤٤٩، ٤/ ٢١٧، ٥/ ٤٨٦، ٤٨٧ .

(٦) انظر مثلاً: المصدر نفسه ٤/ ٤٧-٤٩، ٧/ ١٦٠، ٤٣٦ .

الوجه من أنواع القياس الأخرى، كالقياس اللغوي[١]، وهي حالات قليلة، لعل ندرتها تدل على نزعته الظاهرية، التي تميل إلى البساطة والابتعاد عن التعقيد[٢] وقضايا النظر العقلي. ولا شك أن تضافر بعض هذه الأمور مع بعضها الآخر يظهر في مواضع عديدة عنده في أثناء الرفض[٣]؛ مما يجعل قدرته على الرفض مقنعة؛ بسبب تناول الوجه من جوانب مختلفة.

أما الأسس التي يعتمدها أبو حيان في الأوجه، التي يأخذ بها فلعلها لا تختلف كثيراً، من حيث تفاوت النسب، عما رأيناه في رفضه؛ إذ تظهر قضايا السماع[٤]، بنسبة كبيرة[٥]، إضافةً إلى المعطيات السياقية، وقضايا المعنى التي كانت ماثلة في تحليله، وتنعدم الأسس الأخرى التي تتعلق بقضايا القياس والنظر العقلي أو غيرها، أما مسوغات الأخذ فلم يبد لنا تصريحه بها، سوى قضايا المعنى، التي تكون وسيلة للأخذ والرفض، ولا سيما في الظواهر ذات التعدد بوجهين[٦]، ولعل ابتعاد أبي حيان عن الأسس ذات الطابع العقلي يعزز نزعته الظاهرية، التي تميل إلى البساطة كما أشرنا، إضافةً إلى أن التشابه بين الأسس، في الأوجه التي يجيزها، في ظاهرة التعدد الجائز[٧]، وفي الأوجه التي يأخذ بها، في ظاهرة التعدد المرفوض، يشير إلى منهج معين في تحليله.

(١) انظر مثلاً: المصدر نفسه ١/ ٢٠٩.

(٢) أشارت خديجة الحديثي إلى هذا الأمر، انظر: أبو حيان النحوي، ص ٣٧٨.

(٣) انظر مثلاً: ٣/ ١١١-١١٢، ٢٣٦ - ٢٣٧، ٢٩٩ - ٣٠٠، ٨/ ٢٤٢.

(٤) يتمثل معظمها بشواهد القرآن الكريم، وبعضها بالأشعار وبعبارات مروية، ويندر استشهاد أبي حيان بالحديث النبوي، انظر مثلاً: البحر المحيط ٦/ ١٩٧، وذلك للاستئناس وتوضيح الوجه، وليس لتوليد قاعدة.

(٥) بلغت المئات.

(٦) انظر مثلاً: البحر المحيط ٢/ ٢٢٨، ٣٠٩، ٣/ ١٨٥-١٨٦، ١٩٩، ٤٠٦، ٤/ ٢١٨ - ٢١٩، ٤٢٥، ٤٦٢، ٥/ ١٤٤، ٦/ ٤٦، ٢٤٦، ٨/ ٢٩٥.

(٧) قد تبين لنا هذا الأمر في بحث آخر قيد النشر.

ومما تقدم نلحظ أن التعدد المرفوض شكّل ظاهرة مهمة، في تحليل أبي حيان النحوي، و لاسيما في "البحر المحيط"، وقد كانت مسائل التعدد، أكثرها يتميز بالبساطة وعدم التعقيد. وتبيّن لنا أيضًا، في هذا النوع من التعدد، أبرز السمات المنهجية، في تحليله النحوي عامة، وهي نزعة النقل والمتابعة، و النزعة الظاهرية، والاضطراب المنهجي، و الانتماء المذهبي، وبراعته المميَّزة المُقنِعة، في حواره ورفضه. كما لحظنا التباين في أسس التحليل النحوي عنده؛ فقد شاعت قضايا المعنى أكثر من غيرها، بسبب طبيعة الظواهر المحلَّلة؛ لأن معظمها مأخوذ من نصوص القرآن الكريم، ثم يليها قضايا السماع التي شاعت بنسبة كبيرة أيضًا، ثم قضايا الأصل وآراء النحاة، خلافًا لقضايا القياس التي ندر ورودها، وهذا يعكس طبيعة فكر أبي حيان ذات الطابع النقلي الظاهري، التي تميل إلى البساطة والابتعاد عن التعقيد؛ فلا تهتم كثيراً بقضايا المنطق، والأمور العقلية المجردة.

المصادر والمراجع

* الأصبهاني، أبو بكر أحمد بن الحسين: المبسوط في القراءات العشر، تحقيق سبيع حمزة حاكمي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د. ت.
* الجاسم، محمود حسن: أسباب التعدد في التحليل النحوي،مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد (٦٦) ١٤٢٥-٢٠٠٤.
* أسس التحليل النحوي، مجلّة الدراسات اللغوية، التابعة لمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، مج(٤) ع (١) ١٤٢٣-٢٠٠٢.
* التحليل النحوي تعريفه وطبيعته، مجلة كلية الدراسات الإسلامية واللغوية بدبي، ع(٢٠)، ١٤٢١-٢٠٠٠.
* تعدد أوجه التحليل النحوي المفهوم والتجليات، مجلة بحوث بجامعة حلب، قيد النشر.
* الحديثي، خديجة: أبو حيان النحوي، مكتبة النهضة ببغداد، ط(١) ١٩٦٦.
* أبو حيان النحوي، أثير الدين محمد بن يوسف: ارتشاف الضرَب من لسان العرب، تحقيق وتعليق مصطفى أحمد النماس، حقوق الطبع محفوظة للمحقق، د.ن، ط(١)١٤٠٤-١٩٨٤.
* تفسير البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية ببيروت، ط (١) ١٤١٣-١٤١٦/ ١٩٩٣-١٩٩٥.
* تذكرة النحاة، تحقيق عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط(١) ١٤٠٦/١٩٨٦.
* منهج السالك في ألفية ابن مالك، تحقيق سيدني جلاسر، نيو هافن كونيكتيكت، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٤٧.

* النُّكَت الحِسان في شرح غاية الإحسان، تحقيق ودراسة عبد العزيز الفتلي، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط(٢) ١٤٠٨ / ١٩٨٨ .
* الزمخشري، جار الله محمود بن عمر: الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق عبد الرزّاق المهدي، دار إحياء التراث العربي ببيروت، ط(١) ١٤١٧ / ١٩٩٧ .
* عضيمة، محمد عبد الخالق: أبو حيان وبحره المحيط، مجلة كلية اللغة العربية، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ع (٧)، ١٣٩٧ / ١٩٧٧ .
* ناصف، علي النجدي: من أسرار الزيادة في القرآن الكريم، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، بحوث مؤتمر الدورة الرابعة والأربعين، ١٣٩٨ / ١٩٧٨ .
* ابن هشام الأنصاري، جمال الدين: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، منشورات جامعة حلب "تصوير" .